The Islamic University Journal (Series of Natural Studies and Engineering)
Vol.17, No.1, pp 109-132 , **2009**, ISSN 1726-6807, http://www.iugaza.edu.ps/ara/research/

واقع البيوت الأثرية في مدينة غزة وسبل الحفاظ عليها

أحمد سلامه محيسن

قسم الهندسة المعمارية – الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين – ص.ب. 108

amuhaisen@iugaza.edu.ps

ملخص: تشكل البيوت السكنية غالبية التراث المعماري المتبقي في مدينة غزة، حيث يرجع معظمها إلى الفترة العثمانية من التاريخ الإسلامي، ولذلك تركز هذه الدراسة على تلك المباني نظراً لأهميتها بالإضافة إلى اعتبارها الأكثر تعرضاً للأخطار التي تهدد بقاءها وتنذر باندثار جزء أساسي وكبير من التراث المعماري في مدينة غزة. تعرض هذه الدراسة إحصائية لعدد وأماكن تلك المباني وحالتها العامة وذلك من خلال دراسة ميدانية تمت في أحياء مدينة غزة المختلفة. كما تم أيضا تحديد الأخطار التي تواجهها تلك المباني كالهدم والتخريب وسوء الاستخدام وغيرها من المشاكل التي تعاني منها، بالإضافة لذلك فقد أظهرت الدراسة المعوقات التي تواجه عمليات الحفاظ على البيوت الأثرية ومدى وعي أصحابها بأهميتها كرموز معمارية وحضارية للشعب الفلسطيني. و قد تم الوقوف على واقع تلك البيوت من خلال استبيان استهدف ملاكها وساكنيها باعتبارهم الفئة المباشرة المستفيدة منها والتي تملك القرار بشأن إحداث أي تغيير عليها. وتخلص الدراسة إلى وجود أخطار محدقة بتلك المباني تتطلب تدخل سريع و معالجة حقيقية من جميع الجهات المسئولة للحفاظ عليها وضمان بقائها. وبهذا الصدد تقترح الدراسة بعض الحلول والتوصيات التي من شأنها التغلب على تلك المعوقات والمساهمة في الحفاظ على المباني السكنية الأثرية في مدينة غزة.

الكلمات المفتاحية: البيوت الأثرية – التراث المعماري – الحفاظ المعماري – ترميم – العمارة التقليدية

The Reality of Historical Residential Buildings in Gaza City and the Ways to Preserve Them

Abstract: Residential buildings constitute the majority of architectural heritage remaining in Gaza city; they refer to the Ottomans period of the Islamic history in Palestine. This study focuses on this type of buildings because of its importance; in addition to the fact that it is the most vulnerable to threats which affect its survival as part of the architectural heritage in Gaza city. The paper presents information on the number, locations of those buildings and their general conditions, which was obtained from a field study took place in the different districts of Gaza. It also identifies the dangers faced by those buildings, such as demolishing, vandalism and misuse, in addition to other problems that increase the challenges for preservation. The study showed the obstacles facing the operations to maintain them and the degree of their owners' awareness of their importance as cultural symbols of the Palestinian people. This information was identified through a questionnaire aimed at the owners and residents of these buildings as the direct beneficiaries, who can decided on any changes required. The study concludes that there are imminent dangers of such buildings that require immediate intervention and real treatment from all official bodies to preserve them and ensure their survival. In this regard, the study suggests some solutions and

recommendations that would overcome those obstacles and contributes to the preservation of historical residential buildings in Gaza city.

1. مقدمة

يمثل التراث المعماري الجانب المادي من التراث الحضاري وفي نفس الوقت يعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية و السياسية التي مرت بها الشعوب خلال المراحل الزمنية المختلفة، وهو أيضا استجابة مباشرة لما مرت به الأمم السابقة، ومرآه تعكس عراقة وأصالة المجتمعات المدنية ومدى ارتباطها بالمكان [1]. ويعتبر التراث المعماري في مدينة غزة خير دليل على ذلك فهو مازال شاهداً حياً يعبر بصدق عن الإرث الأدبي والثقافي والاجتماعي والحضاري للفلسطينيين في مدينة غزة، كما ويعكس التفاعل الايجابي مع ظروف المناخ السائدة والاستجابة لمتطلبات الحياة المختلفة، وخاصة ما يتعلق منها بالوضع الاقتصادي والعادات والتقاليد، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من مواد البناء المحلية والمتوفرة. ولما كان التراث المعماري بهذه الأهمية كان لا بد من الحفاظ عليه وبذل كل الجهود من أجل ضمان بقائه واستمراره للأجيال اللاحقة، وخاصة في ظل ما تشهده مدينة غزة من زحف عمراني حديث وتيارات التطوير والتغيير التي تهدد باندثار ما تبقى من تراث معماري محلي وتقطع الصلة بالماضي وهو ما ينذر بحدوث خلل حضاري وثقافي في المجتمع. ومما يستدعي ذلك أيضا هو أن الحفاظ على التراث المعماري، كما أشار العيسوي (2008) [2]، يعتبر عنصراً من عناصر الاستدامة ومصدراً من مصادر الدخل على اعتبار انه أحد عناصر السياحة الثقافية. وعليه فإن الحفاظ على التراث المعماري يمكن اعتباره بالإضافة لأهميته الحضارية استثماراً مدراً للدخل ومنعشاً للاقتصاد المحلي خاصة إذا تم توجيهه بشكل صحيح والاستفادة من القطاع الخاص في هذا المجال.

وشعوراً منها بالمسؤولية فقد استنفرت جميع المؤسسات العاملة في هذا المجال جميع الجهود للحفاظ على التراث المحلي ووقف التهديدات الذي يواجهها والتي تتمثل في الهدم والتخريب والهجر بالإضافة إلى سوء الاستخدام. ولكن في ظل ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالحفاظ على التراث المعماري وعدم وجود آليات فاعلة لتطبيقها، وكذلك في ظل ما يعيشه قطاع غزة من طفرة عمرانية نتيجةً للزيادة السكانية العالية ونقص الأراضي، يواجه العاملون في هذا المجال الكثير من الصعوبات التي تعيق عملية الحفاظ على التراث المعماري وتجعل منها مهمة شاقة إذا لم تتوفر حلول مناسبة تسهم في التخفيف من حدتها [3].

وفي هذا الإطار تأتي هذه الورقة البحثية التي تهدف إلى تسليط الضوء على واقع المباني السكنية الأثرية في مدينة غزة والمعوقات التي تعترض عملية الحفاظ عليها، وتقدم بعض التوصيات العامة لتذليل تلك المعوقات للمساهمة في الحفاظ على ما تبقى منها. ومن أجل الوقوف على تلك المعوقات وتحديدها وذلك كخطوة أولى لحلها فقد قام الباحث من خلال العمل في مركز عمارة التراث بالجامعة الإسلامية بغزة بعمل مسح ميداني لتلك البيوت تم من خلاله حصرها وجمع المعلومات المتعلقة بها وتحديد الأخطار التي تواجهها، بالإضافة لذلك فقد تم أيضا استطلاع آراء نسبة كبيرة من سكان البيوت الأثرية القديمة في مدينة غزة بشأن تلك البيوت، وذلك على اعتبار أنها تشكل حوالي 75% مما تبقى من تراث معماري في غزة وأنها الأكثر تعرضا لخطر الإزالة والهدم لكون معظمها أملاكاً خاصة. وقد ساهم الإستبيان الذي شمل حوالي 42% من تلك البيوت في معرفة مقدار وعي أصحابها وساكنيها بأهميتها وضرورة الحفاظ عليها وما يعترضهم من صعوبات لتحقيق ذلك. وبناءً عليه فقد تم وضع بعض التوصيات التي من شأنها المساهمة في التخفيف من تلك المعوقات مثل ضرورة العمل على تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالحفاظ المعماري، إضافة إلى ضرورة تقديم الجهات المختصة المساعدة سواء المادية أو المعنوية لأصحاب المباني الأثرية لتشجيعهم على الحفاظ عليها إلى جانب العمل على زيادة وعي السكان بأهميتها وضرورة المحافظة عليها.

2. نبذة حول مدينة غزة

تعتبر مدينة غزة من أقدم المدن في العالم حيث يرجع تاريخ إنشائها إلى حوالي 3000 عام قبل الميلاد، وقد تعاقب عليها العديد من الحضارات بدءً بالكنعانية ومروراً بالإغريقية ومن ثم الرومانية وانتهاءً بالحضارة الإسلامية وما شملته من حقب متعاقبة كان آخرها الحقبة العثمانية [4]. وقد كان لهذا التنوع الحضاري الأثر الواضح على تشكيل الملامح العمرانية لمدينة غزة والتي تطورت على مدى التاريخ مستفيدةً من خصائص كل حقبة تاريخيه مرت عليها. وتتميز مدينة غزة بموقعها الجغرافي المتوسط ما بين قارتي آسيا وإفريقيا وهو ما جعلها مركزاً تجارياً وممراً للقوافل التجارية ما بين مصر والشام وهو ما أدي إلى نموها اقتصادياً وثقافياً وظهور العديد من الأبنية والمرافق لخدمة التجار والمسافرين، شكل (1) [5].

وما زالت مدينة غزة وإلى الوقت الحاضر تضم العديد من المواقع والمباني الأثرية والتي تعود لحقب تاريخية متعددة وخاصة الإسلامية منها، وتشمل هذه المباني المساجد والأسواق والمباني العامة والمباني السكنيةً.

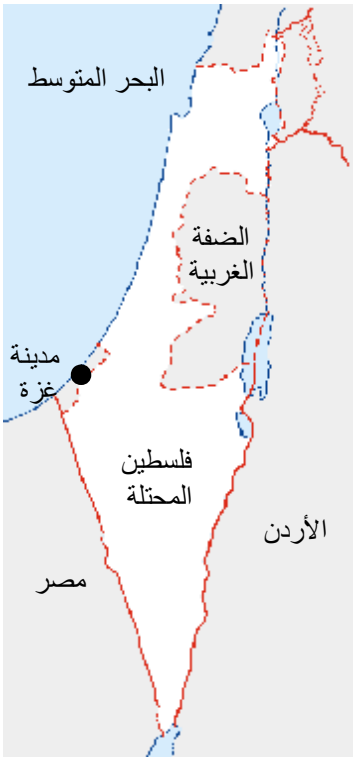

شكل (1) موقع قطاع غزة

(المصدر: رقم [6] بتصرف)

3. البيوت الأثرية في مدينة غزة

حسب سجل المباني الاثرية في مدينة والذي أعده مركز عمارة التراث لعام 2008 والذي تم من خلاله حصر للمواقع الأثرية في مدينة غزة وإعداد مساقط أفقية هندسية لمعظم المباني السكنية، بالاضافة الى تصوير واجهاتها فوتوغرافياً، فإن البيوت السكنية وعددها 103 تمثل حوالي 75% مما هو متوفر من مباني أثرية، أما الجزء المتبقي فهو عبارة عن مساجد وبعض المباني الخدماتية العامة مثل الحمامات والأسبلة وغيرها [7]. ويعود تاريخ إنشاء معظم البيوت السكنية التي مازالت قائمة إلى الحقبة العثمانية من التاريخ الفلسطيني والتي امتدت من عام 1617- 1916 أي ما يقارب من أربعمائة عام. وتتركز تلك المباني في البلدة القديمة من مدينة غزة حيث تتوزع على أحيائها الثلاث القديمة كالتالي: 43 بيتاً في حي الزيتون، 33 بيتاً في حي

الدرج و27 بيتاً في حي الشجاعيه. وقد تبين ان ما نسبته 45%من تلك البيوت مهجوراً من أصحابه وغير مستغل، أما الجزء المتبقي فما زال مسكوناً أو مستغلاً في وظيفة أخرى من قبل ملاكه أو بعض المستأجرين.

ويتميز البيت التقليدي في مدينة غزة بكثير من العناصر التي تميزت بها عمارة البيوت السكنية في الحقبة الإسلامية مثل المدخل المنكسر والفصل مابين أماكن الرجال والنساء بالإضافة إلى مراعاة الخصوصية ووجود الفناء الداخلي والذي يعتبر أيضا أحد المعالجات البيئية التي اشتهرت بها العمارة في المنطقة العربية [8]. ولتوضيح هذا الأمر نعرض في هذا السياق بيت الحتو كأحد النماذج للبيوت السكنية التقليدية في مدينة غزة والذي تم الوقوف على تفاصيله من خلال زيارته والاطلاع على عناصره المختلفة.

1.3 بيت الحتو

يقع المبنى في البلدة القديمة في وسط مدينة غزة بالقرب من المسجد العمري الكبير والذي يعتبر أهم وأكبر المساجد الأثرية في غزة. يعود تاريخ إنشاء المبنى حسب لوحه تأسيسية مثبتة على أحد جدرانه إلى سنة 1328 هجري أي في أواخر العهد العثماني في فلسطين، و تبلغ مساحته حوالي 150متر مربع، حيث يعتبر من المباني الصغيرة نسبياً في مساحتها كمعظم المباني السكنية في مدينة غزة والتي تتراوح مساحتها بشكل عام ما بين 100 إلى 250متر مربع [7]. يتكون المبنى من طابق واحد يحتوي على ثلاث غرف وإيوان وحمام ومطبخ ويتوسطه فناء سماوي مفتوح تحيط به فراغات البيت المختلفة، شكل (2). يتميز البيت بمدخله المنكسر لتحقيق الخصوصية وحجب أهل البيت وخاصة من النساء عن أعين الداخلين للبيت. كما يعمل الفناء والذي يعتبر أحد العناصر المميزة والشائعة في البيوت السكنية في غزة على توفير فراغ خاص لساكني المنزل له اتصال بالبيئة الخارجية

شكل (2) مسقط أفقي لبيت الحتو الأثري
(المصدر: رقم [7] بتصرف)

وتصل من خلاله الإضاءة والتهوية المطلوبة للفراغات المحيطة به. الجدير بالـذكر أن الفنـاء الداخلي هو استجابة للظروف المناخية السائدة في غزة والتي تتميز بالحرارة العالية في الصيف حيث يعمل على زيادة الكفاءة الحرارية للفراغات المحيطة من خلال توفير فراغ داخلي مظلـل يستخدم عادة للقيام بالأنشطة المنزلية اليومية. كما يساعد الفناء على زيادة نسبة الرطوبـة فـي الهواء وبالتالي التخفيف من درجات الحرارة وذلك من خلال رشه اليومي بالمـاء أو النباتـات والعناصر المائية مثل النافورة والتي عادة ما تتواجد فيه.

يعتمد المبنى في نظامه الإنشائي على الحوائط الحاملة المبنية من الحجر الرملي وهو مـادة البناء الأساسية لغالبية المباني الأثرية في مدينة غزة، ويرتكز سقف المبنى والذي يبدو من أعلى بشكل مستو على عقود متقاطعة. تظهر واجهة الإيوان المطلة على الفناء علـى شـكل قـوس مخموس مبني بأحجار من الرخام الملون، وهو عنصر مستخدم بكثيرة في مباني غزة الأثريـة. ويحتوي المبنى على بعض الزخارف والنقوش الهندسية والتي تستخدم عادة للزينة، كما وتعكس المستوى الاقتصادي لساكني البيت ومقدار اهتمامهم بفنون العمارة، شكل (3).

الواجهة الخارجية

القوس المخموس والسقف المغطي

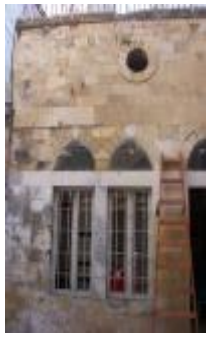

واجهة إحدى الغرف المطلة على الفناء

شكل (3) صور لبيت الحتو، (المصدر:الباحث)

4. الأخطار التي تواجه البيوت الأثرية في مدينة غزة

تواجه البيوت السكنية في مدينة غزة أخطار محدقة تهدد بفنائها وقطع الصلة بالماضي وطمس معالم حضارية لحقبة مهمة من التاريخ الإسلامي في غزة وهي الحقبة العثمانية والتي استمرت لحوالي400 سنة. ويزداد حجم الخطر عليها في ظل غياب التشريعات والرادع القانوني للحفاظ عليها، وكذلك قلة الدعم المادي المخصص لذلك، إضافة إلى قلة الوعي والشعور بالمسئولية من

قبل الكثير من ملاكها بضرورة الحفاظ عليها. وتتمثل هذه الأخطار والتي تم الوقوف عليها من خلال مسح ودراسة ميدانية قام بها الباحث في مدينة غزة بالتالي:

1.4 الهدم

تتعرض البيوت السكنية في مدينة غزة للهدم من قبل أصحابها بشكل مستمر وذلك في ظل غياب الرقابة القانونية والمتابعة من الجهات المسئولة عن ذلك وخاصة البلدية والتي من المفترض أن يكون لها دور فاعل في الحد من هذا التعدي من خلال زيادة الرقابة والمتابعة لضمان عدم قيام أصحابها بهدمها بمعزل عن الجهات المسئولة وهو ما يحدث فعلياً، شكل (4).

شكل (4) هدم البيوت الأثرية، (المصدر: الباحث)

ويتم هدم البيوت لأسباب مختلفة منها:

- ضيق تلك البيوت والحاجة إلى التوسع كنتيجة طبيعية لزيادة عدد أفراد الأسرة وهو ما يضطر أصحابها لهدمها واستبدالها بمبان حديثة قابلة للتمدد رأسيا بسبب الغلاء المفرط لسعر الأراضي.
- رغبة أصحابها في استثمار الأراضي في عمل محلات تجارية ومشاريع استثمارية تدر عليهم دخلاً كبيراً، خاصة وإن معظم تلك المباني يقع في وسط مدينة غزة بالقرب من مركزها التجاري، حيث أسعار الأراضي من أغلى ما يكون في مدينة غزة.

- عدم توفر الدعم المالي سواء من مالكيها أو من الجهات المسئولة لترميمها واستثمارها اقتصاديا في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه أهل غزة، وغياب دور القطاع الخاص القادر على الاستثمار في هذا المجال، وهو بالتالي ما يضطر بعض أصحابها لهدمها للاستفادة من الأرض.
- الحاجة لتوسعة بعض الشوارع أو تطوير البنية التحتية في بعض المناطق القديمة في مدينة غزة وهو ما يستدعى في بعض الأحيان هدم بعض المباني الأثرية أو أجزاء منها. ويرجع ذلك إلى القصور في مخططات التطوير الحضري التي تقوم بها البلدية وعدم أخذها في الاعتبار الأماكن الأثرية من ناحية خصوصيتها التاريخية وضرورة الحفاظ عليها وأخذ أقصى درجات الحيطة عند التعامل معها، وهو ما يستوجب بالتالي ضرورة تطويع مخططات التطوير لما هو قائم وليس العكس.
- العوامل البيئية مثل الأمطار والرياح والتي تؤثر بشكل مباشر على المباني الأثرية وتسبب هدم أجزاء منها، خاصة تلك المباني المهجورة التي أثرت فيها عوامل الزمن وتصدعت بفعل الاهتزازات الأرضية سواء التي تسببها المركبات في الشوارع المحيطة أو الأبنية الحديثة المجاورة لها، مع الأخذ بالاعتبار عدم وجود أي صيانة دورية أو تدعيم لها على مدى فترات زمنية طويلة.

2.4 الهجر

كثير من المباني السكنية الأثرية مهجوراً كما يظهر في شكل (5) بسبب ترك ملاكها وساكنيها لها وانتقالهم للعيش في أماكن أخرى، حيث تبين من خلال الدراسة أن نسبة المباني السكنية المهجورة هي 45%

شكل (5) هجر البيوت الأثرية، (المصدر: الباحث)

من مجموع المباني السكنية في غزة، **ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها**:

- الهجرة للعيش في الخارج سواء كان ذلك طوعياً باختيار أصحابها طلبا لحياة أفضل أو إجبارياً نتيجة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الظالمة بحق الشعب الفلسطيني.
- الانتقال للعيش في بيت حديث تتوفر فيه متطلبات الراحة العصرية ويتماشى مع المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للساكنين مع حرصهم على الاحتفاظ بالبيت الأثري القديم حتى وإن كان مهجوراً على اعتبار انه بيت العائلة الأول الذي يرمز للعائلة وتاريخها.
- الشوارع الضيقة والمتعرجة للبلدة القديمة والتي لا تتلائم مع حركة حركة السيارات ووسائل النقل الحديثة، مما يدعو اصحاب البيوت الاثرية والتي تقع في معظمها في البلدة القديمة للانتقال لمناطق حديثة يمكن لعربات النقل بدخولها بسهولة.
- كثرة عدد الورثة في البيت الواحد، كما هو حال معظم تلك المباني الأثرية، وهو ما يجعل من الصعب عليهم السكن فيه مجتمعين او الاتفاق على بيعه أو تأجيره أو التصرف فيه بأي شكل من الأشكال، ويبقى الحل الأمثل لهم في هذه الحالة هو تركه على حاله وهجره إلى أن يسقط وحينها يتقدمون لتقاسم الأرض.

وينتج عن هجر المباني الأثرية العديد من الأضرار التي قد تتفاقم مع الزمن وتؤدي إلى انهيارها، ويمكن تلخيص تلك الأضرار بالتالي:

- عدم الصيانة والاعتناء بالبيت مما يؤدي إلى الكثير من الأضرار مثل نمو النباتات على الجدران والأسقف والأرضيات والتي تؤدي إلى حدوث التشققات التي تزداد مع الوقت، كما أن عدم إصلاح الأضرار التي قد تبدو صغيرة مثل تسرب المياه أو بعض التشققات الصغيرة يؤدي إلى زيادتها باضطراد حتى تصل لحد لا يمكن معه إصلاحها أو التغلب عليها.
- تصبح المباني المهجورة نتيجة عدم الاهتمام بها وتنظيفها مأوىً للحشرات والحيوانات مثل الزواحف والقوارض التي تحفر جحورها في حوائط المبنى و تحت أرضيته وحول أساساته مما يضعفها ويزيد من تخلخلها ويؤدي في كثير من الأحيان إلى حدوث هبوط في أرضيات المبنى.
- نتيجة الهجر تصبح تلك المباني نهباً للمتطفلين والعابثين واللصوص الذي يتجرؤون للعبث بمحتوياتها وسرقة بعض العناصر المعمارية المميزة فيها مثل الأحجار المزخرفة والملونة إضافة إلى تيجان الأعمدة وغيرها مما يجذب الانتباه لدى تجار الآثار وهواة المقتنيات الأثرية. ولتحقيق ذلك يقوم اللصوص أحيانا بهدم جزء كبير من المبنى للحصول على حجر صغير كمفتاح قوس أو حجر منقوش يعلو أحد الأبواب.

- تصبح تلك المباني أماكن لإلقاء النفايات من قبل الجيران خاصة من المباني العالية والمحيطة بها، مما يؤدي إلى انبعاث الروائح الكريهة منها، وتصبح مصدراً للزواحف والحشرات مما يجعلها تشكل مصدر أذى للآخرين وهو ما يدفعهم لمطالبة مالكها بهدمها للتخلص من ذلك الأذى، والذي ربما كان بعضهم سبباً فيه، ونتيجة الإلحاح والضغط الشديد بخصوص ذلك قد يستجيب أحياناً بعض مالكي تلك البيوت ويقوم بهدمها منعاً للمشاكل.

3.4 الإساءة للبيوت

يساء استخدام المباني السكنية الأثرية والتعامل معها في مدينة غزة بطرق مختلفة كما يظهر في شكل (6)، سواء كان ذلك بقصد أو بدون قصد، ولكنها تؤدي بمجملها إلى الإضرار بها وتشكيل خطر كبير عليها قد يهدد في كثير من الأحيان بقاءها، ويمكن إجمال طرق الإساءة تلك كالتالي:

شكل (6) الإساءة للبيوت الأثرية، (المصدر: الباحث)

- استخدامها في وظيفة غير تلك التي صممت من أجلها، حيث أن كثيراً من المباني السكنية قد تم تحويلها إلى محلات تجارية أو مخازن مما يعرضها للضرر لما يتطلبه هذا التغيير في الوظيفة من تعديلات في المبنى سواء بهدم بعض أجزائه أو إضافة أجزاء جديدة بمواد بناء حديثة لا تتناسب مع طبيعة المبنى الأثرية.
- إتباع طرق خاطئة في الترميم وإصلاح المبنى وما يشمله ذلك من استخدام مواد بناء غير مناسبة والتي غالباً ما يكون ضررها على المبنى أكبر من نفعها. لقد تبين في كثير من الحالات قيام ساكني تلك البيوت، وغالباً بحسن نية ورغبة منهم في إصلاحها، باستخدام مواد بناء مثل الأسمنت في قصارتها من الداخل والخارج أو تبليط حوائطها الداخلية للمحافظة

عليها، جهلاً منهم بطبيعة الحجر الرملي والذي يشكل مادة البناء الأساسية لتلك المباني وما يحتاجه من تهوية مستمرة للتخلص من الرطوبة، وعدم معرفة لما يقوم به الأسمنت من منع لتلك التهوية وحجز الرطوبة داخل الحجر مما يتسبب في تآكله وعدم ثبات أي من الدهان أو القصارة عليه. وتتسبب هذه الطريقة الخاطئة أيضاً في إخفاء شكل المبنى الأثري وضياع معالمه التقليدية ليصبح وكأنه مبنى حديث بطراز قديم.

- تشويه شكل المبنى وطابعه التقليدي من خلال إضافة أجزاء حديثه عليه لا تتناسب في تصميمها ومواد بنائها مع طبيعة المبنى الأثري. وتكون هذه الإضافة والتي غالباً ما تكون من أجل التوسع في فراغات المبنى لتلبية الزيادة في احتياجات ساكنيه، إما بإضافة غرف ملحقة بالمبنى على المستوى الأفقي أو إضافة طوابق رأسية فوق المبنى الأثري، كما يتم أحياناً تغيير في وظائف بعض فراغات المبنى مثل سقف الفناء الداخلي وتحويله إلى صالة معيشة.

5. واقع البيوت الأثرية في مدينة غزة

وللوقوف على واقع البيوت الأثرية في مدينة غزة قام الباحث بإعداد استبيان وتوزيعه على سكان تلك البيوت، حيث تم بشكل أساسي استهداف البيوت المسكونة والتي يبلغ عددها 57 بيتاً. ونتيجة لظروف تتعلق بوضع سكان تلك المباني وخشيتهم من أن يؤثر ذلك على حياتهم أوملكيتهم للبيت قام سكان 43 بيتاً فقط بتعبئة الاستبيان وهو ما يمثل 75% من البيوت المستهدفة كما يمثل حوالي 42% من جميع البيوت الأثرية في مدينة غزة والتي يبلغ عددها 103 بيتاً. وقد شمل الاستبيان على مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى معرفة معلومات أساسية حول وضع المبنى ومدى معرفة ساكنيه بقيمته التاريخية ورغبتهم في ترميمه بالإضافة إلى تحديد المعوقات التي تواجههم لتحقيق ذلك. وقد كان من نتائج الاستبيان الوقوف على كثير من المعلومات التي لم تكن معروفة من قبل حول تلك المباني والتي تم استعراضها على هيئة أشكال بيانية توضح النتائج على شكل نسب مئوية مما يسهل من قراءتها واستخلاص النتائج منها، وفيما يلي استعراض لتلك النتائج:

1.5 سكان البيوت

لقد تبين من خلال الاستبيان أن غالبية البيوت السكنية الأثرية التي تم استهدافها تستخدم في السكن وان 60% من سكانها هم ممن يملكونها أو يملكون جزءً منها على اعتبار وجود العديد من الورثة في البيت الواحد، أما باقي البيوت فهي مستأجرة من مستأجرين يستخدمونها للسكن فيها، وتتراوح مدة استئجار تلك المباني ما بين بضع سنوات إلى ما يقارب 40 سنة، شكل (7).

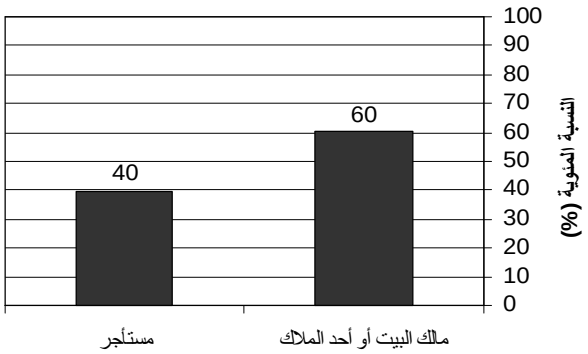

شكل (7) سكان البيوت الأثرية

2.5 حالة البيوت

أشار معظم السكان (74%) إلى أن حالة البيوت التي يسكنوها هي مقبولة بمعنى أنها تحتوي على كافة الفراغات والخدمات الضرورية ولكنها تحتاج إلى بعض الإصلاحات وترميم بعض الأجزاء، شكل (8). وتبلغ نسبة البيوت ذات الحالة السيئة بناءً على رأي ساكنيها 21%، والمقصود بالحالة السيئة أنها لا تحتوي على بعض الفراغات والخدمات الضرورية بالإضافة إلى أنها تحتاج الكثير من الإصلاح والترميم، وذكر نسبة قليلة (5%) من السكان بأن بيوتهم في حالة ممتازة.

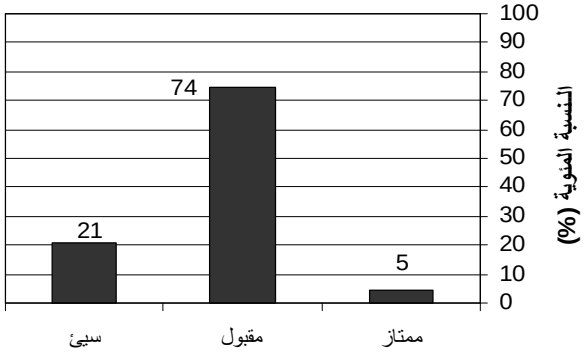

شكل (8) حالة البيت

3.5 المعرفة بقيمة البيت التاريخية

وحول معرفة السكان بالقيمة التاريخية والحضارية للبيوت التي يسكنونها أشار 53% منهم بمعرفتهم بذلك واهتمامهم بهذا الأمر، أما من يعرفون ولكن لا يعيرون لذلك أي اهتمام فكانت نسبتهم 30%، بينما أوضح 16% عدم معرفتهم بقيمة بيوتهم الأثرية أو اهتمامهم بهذا الأمر، شكل (9).

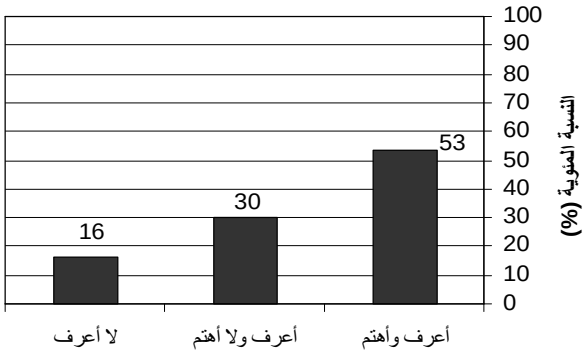

شكل (9) المعرفة بقيمة البيت التاريخية

وعند السؤال عما يعنيه لهم كون البيت الذي يسكنون فيه اثري أجاب غالبية السكان (84%) بأن ذلك يعني أن البيت مهم ويجب الحفاظ عليه، شكل (10)، وهو ما يدل على حرص هؤلاء السكان على الحفاظ على تلك المباني عند معرفتهم بقيمتها الأثرية، علماً بأن 16% منهم عبروا عن عدم اكتراثهم لهذا الأمر.

شكل (10) ما يعنيه كون البيت أثري

4.5 سبب اختيار البيت للسكن فيه

وعن سبب اختيار السكان للعيش في تلك البيوت أشار 53% بأن ذلك يرجع إلى كـــون تلـــك البيوت ملكاً خاصاً لهم توارثوه منذ القدم عن أجدادهم أو قاموا بشرائه حديثاً، شكل (11). أمـــا الأسباب الأخرى فكانت الأجرة المنخفضة للبيت (19%) والموقع المتوسط بالنسبة لمدينة غـــزة بالقرب من مركزها التجاري (19%)، ويمكن القول بأن من اختار هذين السببين بشكل خاص هم مستأجري تلك البيوت والتي بلغت نسبتهم 40% من السكان كما يظهر في شكل(7). وقد أشـــار 9% فقط من السكان (2% مستأجرين – 7%ملاك) بأن السبب هو كون البيت اثري ورغبتهم في العيش في بيت تقليدي قديم.

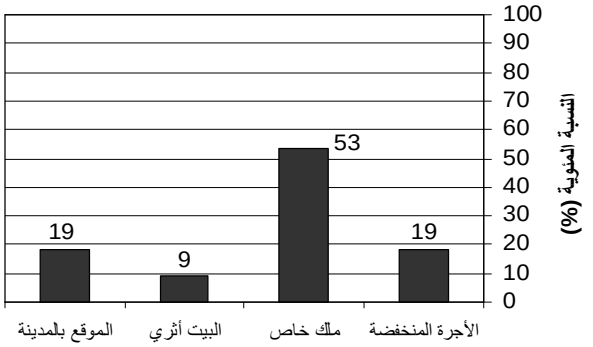

شكل (11) سبب اختيار البيت للسكن فيه

5.5 القيام بأعمال ترميم سابقة

أشارت نتائج الاستبيان إلى أن 74% من السكان قاموا في السابق بأعمال ترميم وصـــيانة لبيوتهم بغض النظر عما إذا كان ذلك حسب الأصول وبما يتوافق مع طبيعة البيوت الأثرية وما تحتاجه من عناية خاصة أم لا، شكل (12). يذكر بأن معظم تلك الأعمال تندرج ضمن أعمـــال الصيانة العادية الغير متخصصة مثل ترميم القصارة والدهان وإصلاح بعض الأعطال في المبنى خاصة في نظام التغذية بالماء أو الصرف الصحي.

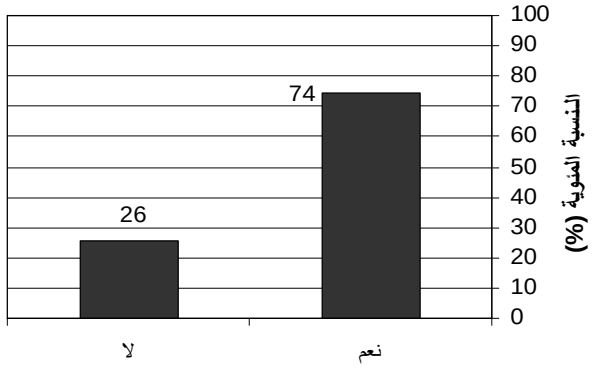

شكل (12) القيام بأعمال ترميم سابقة

6.5 من قام بأعمال الترميم والإصلاح

وقد تأكد ما تم الإشارة له سابقاً من كون ما قام به السكان من أعمال ترميم هي في مجملها إصلاحات عامة غير متخصصة ولا تتناسب مع ما يحتاجه المبنى من عناية خاصة من خلال معرفة من قام بتلك الأعمال، حيث تبين أن 64% ممن قاموا بتلك المهام كانوا عمال بناء غير متخصصين مثل عمال البناء والقصارة وغيرها وأن 30% منهم كانوا من أصحاب وساكني تلك المباني والذي قاموا بتلك الإصلاحات بأنفسهم، وقد تبين أن 6% فقط ممن قاموا بتلك الأعمال هم مكاتب هندسية، شكل (13).

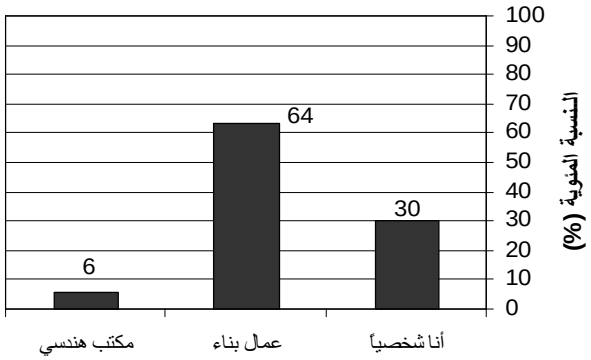

شكل (13) من قام بأعمال الترميم السابقة

7.5 الرغبة في ترميم البيت

أشار غالبية السكان المستهدفين (70%) برغبتهم وموافقتهم على ترميم بيوتهم بالطرق الصحيحة حفظاً لها من الأضرار الواقعة عليها وكذلك تحسيناً لأوضاعها لتلائم متطلباتهم المعيشية، شكل (14). وقد أظهر نسبة صغيرة منهم (9%) بعدم رغبتهم في ذلك، كما بين 21% بعدم قدرتهم على اتخاذ قرار بخصوص ذلك خاصةً من أولئك المستأجرين.

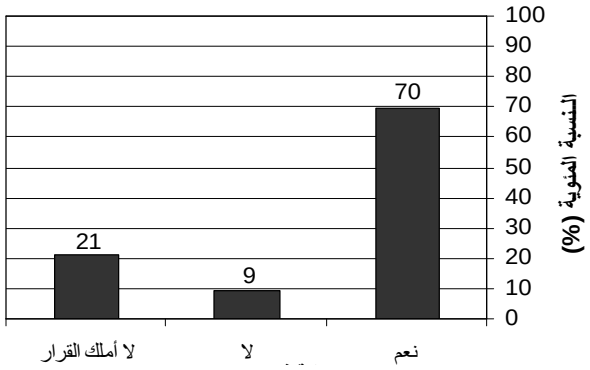

شكل (14) الرغبة في ترميم البيت

8.5 معوقات الترميم

وعن المعوقات التي تواجه السكان الراغبين في ترميم بيوتهم أشار 70% أن العائق الأساسي هو عدم توفر التمويل اللازم لذلك في ظل الأوضاع الاقتصادية الغير جيدة التي يعيشها سكان تلك المباني، شكل (15). ومن الأسباب الأخرى التي أشار إليها البعض هو عدم توفر متخصصين في الترميم، وكذلك عدم رغبة البعض في السماح لأحد في التدخل في بيوتهم وكسر خصوصيتهم، بالإضافة لعدم قدرة البعض على اتخاذ قرار في هذا المجال نظراً لكون بعضهم من المستأجرين الذين لا يملكون التقرير بخصوص ذلك أو بسبب كثرة الورثة في البيت وعدم قدرة أي منهم على اتخاذ قرار بهذا الشأن.

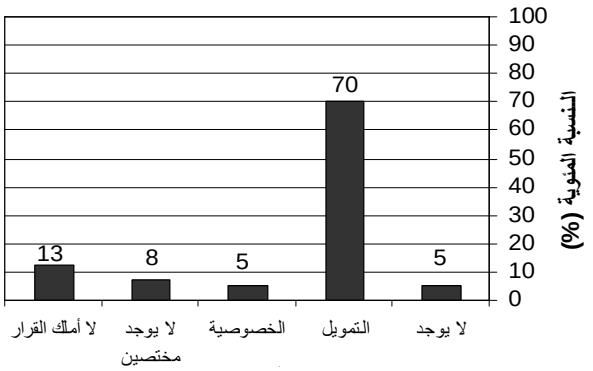

شكل (15) معوقات الترميم

9.5 الأولوية في حال توفر التمويل والإمكانيات

وعند السؤال عن أولوية العمل لديهم في حال توفر التمويل والإمكانيات أجاب 72% منهم بقيامهم بترميم بيوتهم كما يظهر في شكل (16)، وهي نفس نسبة السكان الذين أشاروا برغبتهم في ترميم بيوتهم كما يظهر في شكل (14)، وكذلك هي تقريباً نفس نسبة السكان الذين أشاروا بأن العائق الأساسي هو عدم توفر التمويل اللازم كما يظهر في شكل (15). وأشار 12% بقيامهم بهدم مبانيهم لإنشاء مباني حديثة، كما أشارت نفس النسبة من السكان بقيامهم بالحفاظ على المبني والتوسع فيه إما بشكل أفقي بإضافة بعض الغرف أو بشكل رأسي بإضافة بعض الطوابق. وعبر 5% فقط عن إمكانية بيعهم للبيت في حال تمكنوا من ذلك.

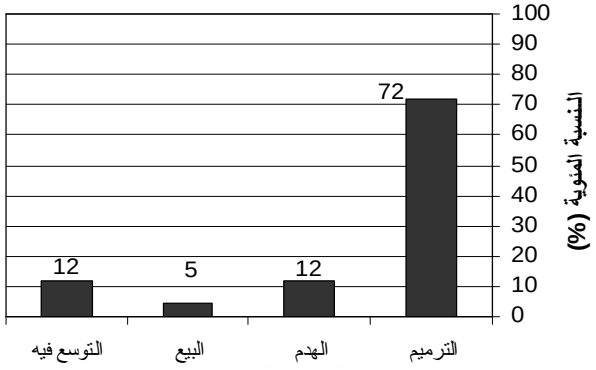

شكل (16) العمل فى حال توفر التمويل والإمكانيات

10.5 ملخص نتائج الاستبيان

لقد تم من خلال الإستبيان الوقوف على بعض النتائج المهمة والتي تعكس واقع المباني السكنية ونظرة أصحابها لها ومدى قبولهم لفكرة ترميمها والحفاظ عليها، ويمكن إجمال تلك النتائج بالتالي:

1- معظم المباني السكنية هي ملك خاص لأفراد من المجتمع وتستخدم في غالبيتها للسكن، وهو ما يجعل من الصعب التدخل من أجل الحفاظ عليها بدون موافقة أصحابها وساكنيها وتشجيعهم على القيام بذلك إما بمبادرات ذاتية منهم أو بالتعاون مع بعض الجهات المختصة.

2- غالبية البيوت السكنية الأثرية المسكونة هي في حالة مقبولة حسب رأي ساكنيها بمعنى أن إعادة تأهيلها والاستمرار في استخدامها لن يكون مكلفاً كثيراً، وهو ما يشجع أكثر على الحفاظ عليها.

3- نسبة كبيرة من السكان (47%) لا يعون قيمة تلك البيوت الأثرية وما تمثله من قيمة تاريخية وحضارية للشعب الفلسطيني، وهو ما يتطلب ضرورة العمل على زيادة التوعية من خلال إعداد برامج توعية مكثفة لأصحاب وسكان تلك المباني على اعتبار أن التوعية والقناعة بأهمية تلك المباني هي الخطوة الأولى للحفاظ عليها.

4- معظم أعمال الترميم والصيانة التي قام بها غالبية أصحاب تلك المباني تندرج ضمن أعمال الصيانة العادية، وهو ما يدل من جهة على حرصهم على الحفاظ عليها ومن جهة أخرى فهو يشير إلى عدم معرفتهم بالطرق الصحيحة في الترميم والتعامل مع المباني الأثرية.

5- هناك رغبة شديدة لدى غالبية سكان تلك المباني في ترميم بيوتهم حسب الطرق الصحيحة لتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وهو ما يشجع الجهات المختصة لتهيئة الظروف المناسبة لهم للعمل على تحقيق ذلك.

6- العائق الأساسي للسكان الراغبين في ترميم بيوتهم هو عدم توفر التمويل اللازم لذلك في ظل ظروفهم الاقتصادية التي لا تمكنهم من تحقيق ذلك بإمكانياتهم الذاتية، وهو ما يدعو الجهات المعنية إلى العمل حثيثاً على مساعدتهم في الترميم من خلال توفير برامج تمويل بشروط ميسرة.

6. معوقات الحفاظ على البيوت الأثرية وسبل التغلب عليها

هناك الكثير من المعوقات التي تعترض الجهود المبذولة للحفاظ على البيوت الأثرية في مدينة غزة وتزيد من الأعباء التي يواجهها العاملون في هذا المجال. ولقد تم من خلال الدراسة السابقة

وأيضاً من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج الإستبيان الوقوف على بعض تلك المعوقات، وكمساهمة في التغلب عليها تم اقتراح بعض التوصيات والحلول التي من شأنها التخفيف منها والحد من تأثيراتها السلبية على عملية الحفاظ على البيوت الأثرية في غزة. ويمكن إجمال تلك المعوقات والمقترحات للتغلب عليها كالتالي:

1.6 عدم كفاية التشريعات والقوانين الخاصة بالحفاظ على التراث المعماري وضعف آليات التنفيذ

إن كثيراً من المشاكل والأخطار التي تواجه التراث المعماري بشكل عام والمباني السكنية بشكل خاص هو عدم كفاية القوانين والتشريعات التي تضبط عمليات الحفاظ على التراث المعماري بالإضافة إلى ضعف آليات تنفيذ وتطبيق ما هو متوفر منها [2] . وعليه فان الجهات المعنية وكخطوة أولى مطالبة بمراجعة القوانين المتوفرة ومحاولة تطويرها للإسهام في حماية المباني الأثرية حتى وإن كانت ملكيتها تعود لأفراد من المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة العمل على استصدار نظام وطني لحماية التراث المعماري يشارك في إعداده الوزارات والبلديات والمؤسسات الأكاديمية وغيرهم من ذوي العلاقة ويتبع ذلك تطوير آليات لمتابعة تطبيق تلك الأنظمة والقوانين وفرض القانون على الجميع بما يخدم المصلحة العامة.

2.6 قلة المعلومات والدراسات المتخصصة حول البيوت الأثرية

هناك نقص في المعلومات المتعلقة بالمباني السكنية في قطاع غزة وعدم توفر قاعدة بيانات متكاملة حولها وما يشمله ذلك من معلومات حول مواقعها وتاريخها وتوثيقاً هندسياً لها، حيث أن معظم ما هو متوفر من معلومات في هذا المجال يقتصر بشكل كبير على المباني العامة وخاصة المساجد منها [3]. وينعكس ذلك بشكل واضح على الجهود والسياسات التي تعدها الجهات الرسمية للحفاظ على التراث المعماري والتي ينقصها التركيز والاهتمام بهذا النوع من المباني علاوةً على تجاهلها لما يتعرض له من أخطار. إن ذلك يستوجب الاهتمام بتوفير سجل يوثق لتلك المباني ويوفر قاعدة بيانات متكاملة حولها ولما تتعرض له من أخطار والذي من شأنه أن يسهم بشكل كبير في وضع السياسات الصحيحة للحفاظ عليها واختيار آليات التدخل المناسبة لحمايتها. الجدير بالذكر أن ذلك يحتاج إلى جهد كبير من جميع الجهات العاملة في هذا المجال وإلى تعاون مشترك فيما بينها لتفادي تكرار العمل.

3.6 عدم وجود خطة شاملة لحفظ وإعادة تأهيل التراث المعماري

تفتقر الجهات المسئولة إلى وجود خطة متكاملة للحفاظ على التراث المعماري بما يشمله ذلك من وضع البرامج واليات التنفيذ وعمل الدراسات والتصاميم الخاصة بمشاريع الترميم وإعادة

التأهيل ومن ثم اعتماد الميزانيات المطلوبة وتحديد كيفية وطرق التنفيذ، وهو ما يؤدي إلى ضعف أداء تلك الجهات وعدم قدرتها على المراقبة والتحكم فيما يحدث من عمليات تدخل على تلك المباني. إن ذلك يستوجب ضرورة العمل على توفير خطة شاملة يشترك في إعدادها الجهات المختصة للحفاظ على المباني الأثرية وخاصة السكنية منها ووضع الآليات التي تكفل تنفيذها بالشكل المناسب. ويتم العمل في تلك الخطة على مستويين رئيسيين الأول يختص بالمناطق الحضرية التراثية والتي يتوجب الحفاظ على طابعها المعماري بشكل عام وما تتمتع به من نسيج حضري تقليدي وعناصر معمارية مميزة تعكس طبيعة الحقبة التاريخية التي تعود إليها. أما المستوى الثاني فيتعلق بالمباني المفردة والتي يتوجب وضع خطط تفصيلية لها تتضمن صيانتها وترميمها بالطرق الصحيحة وما يشمله ذلك من إعادة بناء ما تهدم منها أو هدم الأجزاء الدخيلة عليها وإعادة بنائها بالطريقة الملائمة، ومن ثم العمل على إعادة استخدامها من جديد لضمان استمرار بقائها. وهنا لابد من الإشارة أيضاً إلى ضرورة تطوير دليل شروط ومواصفات فنية لمشاريع ترميم وإعادة تأهيل التراث المعماري لوضع ضوابط واشتراطات يتم التقيد والإلتزام بها من جميع الأطراف لضمان تنفيذ الأعمال بعيداً عن الأهواء والاجتهادات الشخصية.

4.6 عدم توفر التمويل اللازم للقيام بمشاريع الترميم والحفاظ المعماري

إن عدم توفر التمويل لدى أصحاب البيوت الأثرية يعتبر العائق الأساسي الذي يعترض جهودهم للقيام بترميم وحفظ مبانيهم الأثرية حسب ما أشارت اليه نتائج الاستبيان السابقة، وبالتالي فان ذلك يتطلب قيام الجهات والوزارات المسئولة بالعمل على توفير التمويل المطلوب وذلك إما بتخصيص جزءً من الميزانيات المخصصة لها لهذا الجانب أو بتشجيع الممولين وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا المجال. ولابد من الإشارة هنا بضرورة العمل على تغيير النظرة الشائعة لدى بعض أصحاب القرار من أن ترميم وحفظ المباني الأثرية يستهلك الموارد المالية ولا يعود بفائدة اقتصادية عليها، حيث أن العمل في هذا المجال إذا تم توجيهه بالطريقة الصحيحة يعتبر استثماراً مربحاً. فبالإضافة إلى حفظ التراث المعماري كأحد العناصر الثقافية والحضارية للشعب الفلسطيني تساهم مشاريع الحفاظ المعماري في ترويج السياحة الثقافية وما يصاحبها من أنشطة خدماتية أخرى تعود بالفائدة الاقتصادية على المدينة بشكل عام، هذا بالإضافة إلى إمكانية استخدام تلك المباني بعد ترميمها في أنشطة ثقافية وتجارية وترفيهية بما يتناسب مع تصميمها المعماري وموقعها بالنسبة للمدينة مثل استخدامها كمتاحف ومعارض ومحلات تجارية ومكتبات ومقاهي واستراحات تدر دخلاً وعائداً مالياً كبيراً على المستثمرين بها مما يمكنهم من استعادة ما دفعوه من أجل ترميمها.

وعليه فان الجهات المسئولة وفي حال عدم قدرتها على توفير الأموال اللازمة من ميزانياتها الخاصة توجيه المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في ترميم وحفظ التراث المعماري وتقديم التسهيلات والحوافز التشجيعية لهم، بالإضافة إلى ضرورة العمل على تقديم بعض القروض والمنح لأصحاب المباني السكنية لتشجيعهم على ترميم وحفظ مبانيهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تأسيس صندوق وطني لدعم وحفظ التراث المعماري، بحيث يمكن تمويله من خلال التبرعات من البنوك والشركات والمؤسسات الوطنية والأفراد.

5.6 النقص في الكوادر الفنية المتخصصة في الترميم والحفاظ المعماري

إن النقص في الكفاءات المؤهلة والمدربة للقيام بأعمال الترميم والحفاظ المعماري هو من المشاكل التي تواجه الجهات العاملة في هذا المجال وتزيد من المعوقات التي يواجهها أصحاب المباني السكنية الأثرية الراغبين في حفظ وترميم بيوتهم [9]. وعليه فالمطلوب من جميع الجهات المعنية العمل على توفير الفرق الفنية المؤهلة من مهندسين ومشرفين وعمال للقيام بتلك المشاريع، وذلك على اعتبار بأن العنصر البشري هو من أهم عوامل نجاح مشاريع الحفاظ المعماري والمتحكم في العوامل الأخرى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال استحداث برامج دراسية وتدريبية متخصصة بهذا المجال في الجامعات والمعاهد المختلفة بالإضافة إلى تنظيم دورات متخصصة في هذا المجال وابتعاث بعض المهندسين والفنيين للالتحاق بدورات وورش تدريبية في الخارج وضمان عودتهم لنقل ما حصلوا عليه من خبرات للعاملين المحليين.

6.6 قلة الوعي بأهمية التراث المعماري وضرورة المحافظة عليه

يعتبر النقص في وعي شرائح المجتمع المختلفة بأهمية التراث المعماري وما يمثله من قيمة حضارية للشعب الفلسطيني أحد الأسباب الرئيسية لقصور عمليات الترميم والحفاظ المعماري وبالتالي زيادة الأخطار التي تتهدده. فعدم المعرفة وبالتالي القناعة لدى المواطنين بأن هذه الآثار لهم ولمدينتهم يجعلهم يتهاونون في الحفاظ عليها ولا يقدرونها بالشكل المطلوب ولا يولونها الاهتمام الكافي. لذلك لابد من تكثيف الجهود وحشد الطاقات لتنظيم حملات إعلامية وتوعوية لتعريف أفراد المجتمع وشرائحه المختلفة بأهمية التراث المعماري وسبل المحافظة عليه. ويتطلب ذلك مشاركة جميع الأفراد والمؤسسات والهيئات المختلفة المهتمة بهذا المجال لتكامل الجهود وتركيزها. ويمكن العمل على تحقيق ذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة والتي أصبحت تصل لكل بيت ويتأثر بها المجتمع بشكل كبير، هذا بالإضافة إلى عقد المحاضرات والندوات وتوزيع المنشورات التعريفية، بالإضافة إلى الاتصال المباشر مع أصحاب تلك المباني وتعريفهم بقيمتها الأثرية والحضارية.

7. الخلاصة والتوصيات

تشكل المباني السكنية الأثرية نسبة كبيرة مما تبقى من تراث معماري في مدينة غزة، وهي تعكس بتصميمها المعماري وعناصرها المختلفة طبيعة حقبة من تاريخ المدينة، وتمثل جانب حضاري مهم يجدر الاهتمام به والمحافظة عليه. ومع ذلك تواجه تلك المباني مجموعة من الأخطار والمهددات والتي تنذر لو استمرت بفقد جزء كبير منها وما تمثله تراث حضاري في غزة، وهو ما يتطلب من الجميع الوقوف كلٌ عند مسئوليته والعمل الجاد للحفاظ عليها. لقد تبين أن البيوت الأثرية بغزة تتعرض للهدم والإزالة كما أنها تعاني من الهجر وسوء الاستخدام وهو ما يزيد من وضعها سوءً يوما بعد يوم في ظل غياب أي أفق لحلول جادة وجذرية لحل تلك المشاكل ووقف ما تتعرض له من تهديدات. لا أحد ينكر بأن هناك صعوبات كثيرة تواجه أصحاب تلك المباني وكذلك الجهات المعنية بهذا الأمر، ولكن يجب أن لا يقف ذلك عائقاً أمام أي محاولات للتغيير من أجل الحفاظ على تلك المباني.

لقد تم من خلال الدراسة الوقوف على أهم المعوقات التي تعترض عمليات الحفاظ على البيوت السكنية والتي تمثلت في عدم كفاية القوانين والتشريعات المتعلقة بالحفاظ عليها وضعف آليات تنفيذ ما هو متوفر منها، إضافة إلى قلة المعلومات المتوفرة عنها، وشح التمويل، والنقص في الكوادر الفنية المؤهلة للعمل في مشاريع الحفاظ المعماري، إلى جانب قلة الوعي بأهمية التراث المعماري وما يمثله من قيمة حضارية وثقافية للمجتمع. وفي هذا الإطار فإن الدراسة تجمل بعض التوصيات والمقترحات للتغلب على تلك المعوقات وتسهم في حفظ تلك المباني وتخفيف ما تعانيه من إساءة وإهمال وذلك من خلال العمل على تحقيق التالي:

1- تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالحفاظ على المباني السكنية الأثرية ووضع الآليات التي تضمن تنفيذها على الوجه الأكمل.

2- توثيق التراث المعماري وخاصة المباني السكنية وتوفير قاعدة بيانات متكاملة حولها للمساهمة في وضع آليات التدخل المناسبة للحفاظ عليها.

3- وضع خطة تنفيذية متكاملة للحفاظ على المباني السكنية الأثرية يشترك في إعدادها جميع الجهات المختصة والمعنية، وهو ما من شأنه تركيز الجهود وتحديد الأولويات.

4- توفير التمويل اللازم لإتمام مشاريع الترميم والحفاظ على البيوت الأثرية وذلك إما بتخصيص جزءً من ميزانيات الوزارات المعنية أو من خلال تشجيع الاستثمار بهذا الجانب، إضافة إلى توفير منح وقروض بشروط مخففة لأصحاب وسكان المباني الأثرية الراغبين بترميم بيوتهم.

5- تدريب كفاءات محلية من مهندسين ومشرفين وعمال على القيام بمشاريع الحفاظ والتـــرميم المعماري من خلال استحداث برامج دراسية متخصصة بالإضافة إلى عقــد دورات وورش تدريبية لتنمية المهارات العملية في هذا المجال.

6- زيادة الوعي لدى أصحاب وسكان المباني الأثرية وأصحاب القرار في المؤسسات والجهات المسئولة بالإضافة إلى شرائح المجتمع المختلفة بأهمية وضرورة المحافظة علـــى التـــراث المعماري، وذلك من خلال تنظيم حملات إعلامية ومحاضرات توعوية وتوزيـــع منشـــورات تعريفية.

شكر

يتقدم الباحث بالشكر والتقدير لمركز عمارة التراث بالجامعة الإسلامية بغزة على ما قدمه من مساعدة لتسهيل إنجاز البحث، وكذلك للمهندسة نشوة الرملاوي على قدمته من مساعدة قيمة في توزيع الاستبيان وجمعه من أصحاب البيوت السكنية.

8. المراجع

[1] عليان، جمال، 2005م – الحفاظ على التراث الثقافي، مطابع السياسة، الكويت.

[2] العيسوي، أسامة، 2008م – تفعيل السياحة الثقافية في غزة كمدخل للحفاظ على الموروث العمراني، بحث منشور في مؤتمر التراث المعماري.. الواقع وتحديات الحفاظ، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.

[3] محيسن، أحمد، وآخرون، 2008م – دراسة لتجربة مركز عمارة التراث في توثيق المواقع الأثرية والتاريخية في مدينة غزة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS ، بحث منشور في مؤتمر التراث المعماري. الواقع وتحديات الحفاظ، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.

[4] المبيض، سليم عرفات، 1995م - البنايات الأثرية الإسلامية في غزة وقطاعها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

[5] المبيض، سليم عرفات، 1995م - غزة وقطاعها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

[6] ويكبيديا، 2008م - غزة هاشم، موقع انترنت: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%B2%D8%A9 تم الدخول عليه في 2008/11/10.

[7] سجل المواقع الأثرية في مدينة غزة، 2008 - مركز عمارة التراث بالجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

[8] المغني، نهاد، 2007م - التراث المعماري في مدينة غزة، رواق- مركز المعمار الشعبي، فلسطين.

[9] محيسن، أحمد، وآخرون، 2008م – دراسة لواقع التأهيل الفني للعاملين في مجال الحفاظ المعماري في قطاع غزة، بحث منشور في مؤتمر التراث المعماري. الواقع وتحديات الحفاظ، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين.